الصورة النمطية للأجهزة الأمنية في وعي المواطن العربي

الأستاذ الدكتور سمير إبراهيم حسن*

من القواعد التي تصلح بها حال المجتمع:
"أمن عام تطمئن إليه النفوس، ويسكن فيه البريء،
ويأنس به الضعيف، فليس لخائف راحة، ولا لحاذر طمأنينة"
الماوردي: أدب الدنيا[1]

الملخص

المشهد الأمني الراهن للمجتمع العربي مشهد بائس، فهو يقع في دائرة حالة متأزمة من اللااستقرار وافتقاد الأمن. وتجدد المخاوف من فقدان التعايش والسلام الاجتماعي والأمن الداخلي كل يوم. الأمن مطلب اجتماعي يحقق ثراء الشخصية الفردية والاجتماعية وتكاملها وتفتح إمكانياتها. وتكتسب العلاقة بين الناس وأمنهم من جهة، والمسؤولين عن تحقيق الأمن جهة أخرى، أهمية فائقة لكل من الطرفين. ولكن المفارقة أنه ما إن يذكر الأمر أو الأجهزة الأمنية حتى تستدعى لدى أغلب الناس حالة من الخوف والتوجس. فما هو سر ذلك؟ وكيف نفهم حقيقة العلاقة الإشكالية بين الناس

* قسم علم اجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة دمشق

1- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، أدب الدنيا والدين،المطبعة الأميرية، القاهرة 1925، ص122.

والأجهزة الأمنية؟ كيف نفهم أن تكون الأجهزة الأمنية هي أدوات توفير الأمن للنـــاس وهي في الوقت نفسه مصدر توجسهم.

تحاول الدراسة: فهم العلاقة الإشكالية للناس بأجهزة الأمن. وتوظيـــف هـــذا الفهـــم للتفكير بعناصر تصور ممكن لمد جسور الثقة بين الناس وأجهزة الأمن. أمَّا طريقـــة الدراسة فتقوم على الوصف والتحليل في إطار البعد التاريخي لعلاقة النـــاس بـــأجهزة الأمن، كما تستعين بطريقة تحليل مضمون بعض النصوص والأشـــكال الفنيـــة التـــي عكست هذه العلاقة، للتعرف إلى صورة رجل الأمن في الخيـــال الاجتمـــاعي. ومـــا تمتلكه هذه الصورة من قيمة تفسيرية لطبيعة علاقة الناس بالأجهزة الأمنية.

مقدمة:

الأمن مفهوم متعدد الأبعاد وواسع المجالات، والحاجة إليه تشمل مختلف أبعاد النشاط الإنساني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية، ولذلك تتعدد مفاهيم الأمن بحسب النشاط الذي تختص فيه، فنجد مصطلحات: الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن الثقافي والأمن العسكري وأمن الدولة والأمن الجنائي....الخ، والحاجة إلى الأمن حاجة نفسية واجتماعية، فالإحساس بالأمن، كما يخبرنا علماء الاجتماع والنفس، يسهم في تكامل شخصية الفرد ونموه نمواً سليماً، ويعزز ثقته بنفسه وتوافقه الاجتماعي واندماجه في الجماعة التي ينتمي إليها وفي المجتمع الذي يعيش فيه، ويقوي قبوله وتمثله لمعايير الجماعة والمجتمع وقوانينها ويثري قدراته الإنتاجية ويحد من انحرافه وخروجه على القوانين الاجتماعية والمدنية. فالأمن حاجة أساسية لتقدم الإنسان وسعادته ونقص شعور الإنسان بالأمن يعطل تفتحه وعطاءه. ولذلك وجدنا عالم النفس الأمريكي أبراهام ماسلو 1908-1970 يضع الأمن في أساس هرم الحاجات الإنسانية (فوق العضوية) الذي سمي باسمه "هرم ماسلو" وفوق الأمن، باتجاه رأس الهرم، يأتي الانتماء والحاجة إلى التقدير وتحقيق الذات وكلها تعتمد على الأمن.

مشكلة البحث:

الأمن بمعناه العام هو الحياة المطمئنة والأحوال المستقرة للناس، وهو الاطمئنان والسكينة. واصطلاحاً هو الأخذ بكل الأسباب التي تضمن استقرار الدولة وأفرادها ومؤسساتها[2]. وهو الممارسات والتطبيقات التي تقوم بها الأجهزة المختصة برعاية الأمن والقيام عليه[3]، ولعل أهم وظائف الدولة هي توفير الأمن للناس. ولا شك أن

2- فتحي يكن: "أثر الأمن الاجتماعي في حياة الأفراد والمؤسسات والدول" في: مؤتمر الأمن الاجتماعي، 29-31 أكتوبر 2007.

3- عبد الله بن محمد المجلي: "أسباب حفظ الأمن" في: مؤتمر الأمن الاجتماعي، 29-31 أكتوبر 2007، ص3.

المشهد الأمني الراهن للمجتمع العربي مشهد بائس، فهو يقع في دائرة حالة متأزمة من اللااستقرار وافتقاد الأمن. وتتجدد المخاوف من فقدان التعايش والسلام الاجتماعي والأمن الداخلي كل يوم. وفي الوقت نفسه تؤدي بعض الدول الكبرى دورها في التهديد المستمر للمنطقة، تارة باسم الديمقراطية وأخرى باسم حقوق الإنسان، وثالثة باسم محاربة الإرهاب.....ويحدث ذلك كلّه أشكالاً من الفوضى تقوض الاستقرار والأمن فتعيق النمو والتطور، وتهدد التنمية المستدامة وتخلخل عمل المؤسسات وتكامل البنية الاجتماعية.

في المجال الاجتماعي تفيدنا دراسات علماء الاجتماع وتحليلاتهم أنه في جو الأمن تترسخ حالة الاستقرار، فتتفتح إمكانيات الديمقراطية في جو من السلم الاجتماعي؛ ممَّا يؤدي إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي، فتقوى قدرات الجماعة والمجتمع والدولة، وتثرى إمكانيات الناس وتتكامل، وتتفتح قدرات الفرد على الإبداع والمبادرة، وتزداد قدرة المجتمع على الإنتاج، ويرتفع مستوى الاقتراب من تأمين حقوق الإنسان، وتخف حدة الصراعات الاجتماعية ومعدلات الجنوح والجريمة في المجتمع.

وهكذا فإنَّ حالة الأمن تشكل دوافع قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإنسانية. وهو مطلب اجتماعي يحقق ثراء الشخصية الفردية والاجتماعية وتكاملها وتفتح إمكانياتها. ومن هنا تكتسب حالة الأمن، وتحقيقها ووظيفة القائمين عليها، أهميتها واعتبارها، ويكتسب تطوير الأجهزة الأمنية ورفع مستوى أدائها وآلية عملها أهميته وضرورته، كما يكتسب العمل الأمني صفته النبيلة، إذا ما أُدي بشكل حيادي ودون تحيز لأهداف ومصالح فردية ضيقة أو طبقية أو فئوية أو حزبية خاصة تتعدى الدستور والقانون.

لا شك أن للأمن جوانبَ وأبعاداً كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ونفسية وقانونية.....، ولا يمكن في حيز محدود كهذا البحث تناول هذه الجوانب

جميعها، ولذلك فإنَّ هذا البحث يحاول مقاربة مسألة مهمة في هذا المجال هي تكوين صورة أجهزة الأمن في وعي المواطن العربي وتأثيرها في العلاقة بينه وبين الأجهزة الأمنية. ففي الظروف الراهنة لمجتمعاتنا تكتسب العلاقة بين الناس وأمنهم من جهة، والمسؤولين عن تحقيق الأمن من جهة أخرى، أهمية فائقة لكل من الطرفين. وتتطلب نوعاً من التعاون والتفاعل بينهما لتحقق حالة الأمن. ولكن المفارقة أنه ما إنْ تذكر عبارة الأمن أو الأجهزة الأمنية حتى تستدعى لدى أغلب الناس حالة من الخوف والتوجس. فما سر ذلك؟ وكيف يمكن أن نفهم حقيقة العلاقة الإشكالية بين الناس والأجهزة الأمنية؟ كيف نفهم أن تكون الأجهزة الأمنية هي أدوات توفير الأمن للناس وهي في الوقت نفسه مصدر توجسهم.

أهداف البحث:

ممَّا سبق في المقدمة ومشكلة البحث، فإنَّ أهداف الدراسة تنحصر بالهدفين الآتيين:

أ- فهم هذه العلاقة الإشكالية للناس بأجهزة الأمن.

ب- توظيف هذا الفهم للتفكير بعناصر تصور ممكن لتحسين العلاقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية.

فرضيات البحث

تُوجِّهُ البحثَ **فرضيتان**:

الأولى: هي أن الخبرة التاريخية للعلاقة بين الناس والمسؤولين عن الأمن في المجتمع العربي، كونت صورة سلبية عن الأجهزة الأمنية في الخيال الاجتماعي للمواطنين.

الثانية: هي أن هذه الصورة تجعل الناس يتوجسون من الأجهزة الأمنية ويحجمون عن التعاون معها.

طريقة البحث:

هناك اتجاهان منهجيان كبيران للتحليل والتفسير في علم الاجتماع: الاتجاه الكمي والاتجاه الكيفي، وغالباً ما تحددُ طبيعةُ الموضوع اختيارَ الباحث لأحد الاتجاهين أو لتكاملهما في البحث. إن طبيعة موضوعنا، من حيث صلته بالوعي الاجتماعي، وطبيعة فرضياته غيّر المحددة بمتغيّرات كمية، يمكن اختبارها بالقياس والإحصاء، جعلتنا نختار الاتجاه الكيفي، لا الكمي في التحليل، فالدراسة ليست من تلك الدراسات الإمبيريقية التي تقوم على الاستبيانات أو المقابلات والإحصاء والعد. ويمكن عَدُّ هذه الدراسة من الدراسات المكتبية التي تقوم على توليف المتوافر من المعلومات حول الموضوع، وتوظيفه لخدمة أهداف البحث.

أمَّا الطريقة المنهجية التي سنحاول من خلالها اختبار فرضية البحث، وفهم العلاقة المتناقضة بين الأجهزة الأمنية والناس، فقامت على الوصف والتحليل في إطار البعد التاريخي لعلاقة الناس بأجهزة الأمن، كما استعانت الدراسة ببعض النصوص والأشكال الفنية التي عكست هذه العلاقة، لتعرّف صورة رجل الأمن في الخيال الاجتماعي، ورصد تشكيل الصورة النمطية لأجهزة الأمن في وعي الناس، وما تمتلكه هذه الصورة من قيمة تفسيرية لطبيعة علاقة الناس بالأجهزة الأمنية.

الدراسات السابقة:

هناك كثير من المقالات والأفكار والملاحظات والتصريحات الإعلامية لمسؤولي الأمن عن أهمية الأمن ووظائف الأجهزة الأمنية بشكل عام التي كونت لدينا- فضلاً عن ملاحظاتنا الخاصة- دافعاً للبحث في موضوع تكوين الصورة النمطية لأجهزة الأمن في وعي الناس وأثرها في العلاقة بينهم وبين هذه الأجهزة. ولعل ممَّا ندعي أنه يميّز هذا البحث، هو أننا عند بحثنا عن الدراسات السابقة التي يمكن أن تساعدنا بالانطلاق منها، لم نجد، في حدود محاولاتنا، بحوثاً علمية يعتد بها وتتصل

بالموضوع المحدد لبحثنا عن تشكل صورة أجهزة الأمن وأثرها. ولكن كان هناك بعض الدراسات المفيدة[4] ذات الصلة غير المباشرة بالبحث كالدراسات الآتية:

- دراسة حسن عبد الله العايد "توظيف تطبيقات مادة التربية الوطنية في التوعية الأمنية"[5]. وقد ركزت هذه الدراسة على جانب محدود هو دور مادة التربية الوطنية في الجامعات العربية في تنمية الوعي الأمني لدى طلبة الجامعة، ودور الطالب كركيزة في إحداث تغيّر اجتماعي يعزز أمن النظام واستقراره من العام.
- دراسة فهد بن سلطان السلطان "التربية الأمنية ودورها في تحقيق الأمن الوطني"[6] وهي دراسة وصفية تحليلية اعتمدت على "البيانات والمعلومات بالرجوع إلى الأدبيات، ونتائج الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، والتجارب الإقليمية والدولية، وإصدارات الجامعات، وكذلك نتائج المؤتمرات والندوات المحلية والدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة" كمادة للتحليل.وقد ركزت الدراسة على مفهوم التربية الأمنية والإجراءات التطبيقية الرامية إلى تفعيله وتحويله إلى صيغ تطبيقية، وزيادة الإفادة منه في تعزيز الأمن الوطني، والسلم الاجتماعي وأثره في تحقيق التقدم والنمو الاجتماعي والاقتصادي للدول. كما درست دواعي تطبيق التربية الأمنية والمعوقات التي تواجه تطبيقها.
- دراسة سعد بن علي الشهراني "دور الأندية الأمنية والعسكرية في التوعية الأمنية"[7]، وتتمحور هذه الدراسة حول تأكيد دور "مؤسسات المجتمع الأهلي"

4- غالباً ما تتسم معالجة مثل هذه البحوث لموضوع الأمن بالطابع الحرفي "المهني" لوظيفة رجل الأمن.

5-اللواء د. حسن عبد الله العايد، توظيف تطبيقات مادة التربية الوطنية في التوعية الأمنية، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د.ت.ن.

6- فهد بن سلطان السلطان، التربية الأمنية ودورها في تحقيق الأمن الوطني"، ندوة الأمن مسؤولية الجميع، الأمن العام، الرياض11-14 محرم 1429.

7- اللواء د. سعد بن علي الشهراني، دور الأندية الأمنية والعسكرية في التوعية الأمنية، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د.ت.ن.

و"مؤسسات المجتمع المدني" بالتكامل مع الوظائف الرسمية لمؤسسات "الأمن الوطني" في تحقيق "الأمن والسلامة العامة والخاصة".

- دراسة محمد فتحي عيد "أثر التعليم الإسلامي في توطيد الأمن"[8]، وتتمحور الدراسة حول بحث العلاقة بين الأمن والجريمة، ويدور قسم من الدراسة حول فكرة أن "العلم والأمن والإيمان" عناصر مهمة "لضمان تطور المجتمع ورفاهية أعضائه" وذلك ما يوفره التعليم المنطلق من العقيدة الإسلامية.
- دراسة محمد صلاح أبو رجب "العلاقة بين الشرطة والمجتمع في إطار المتغيّرات المجتمعية"[9]، وهي دراسة تحليلية تناولت أشكالاً من الانحرافات السلوكية لرجل الشرطة، وأثر هذه الانحرافات في العلاقة بين الشرطة و"الشعب" كما عرضت تأثير وسائل الإعلام ودورها في العلاقة بين الشعب والشرطة.
- دراسة محمد السيد عرفة "تدريب رجال العدالة وأثره في تحقيق العدالة"[10] وهي دراسة بحثت في أهمية التدريب لرجال العدالة الجنائية وأثره في مجال أداء القضاة في المجال الجنائي والدراسة ذات طابع نظري استخدمت الطريقة التحليلية وركّزت على جدارة منهج التشريع الإسلامي في التدريب وكفاءته في "مواجهة مظاهر الخلل الاجتماعي كلّها" واتقاء وقوعه، والتطابق المطلق بين قيم هذا المنهج وأسسه ونتائجه.

8- محمد فتحي عيد، أثر التعليم الإسلامي في توطيد الأمن، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 3، رجب 1432، ص ص 208-258.

9- www.alwafd.org 2012 /3/15

10- محمد السيد عرفة، تدريب رجال العدالة وأثره في تحقيق العدالة، مكتبة جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، الرياض 2006.

- دراسة عباس أبو شامة عبد المحمود "مفهوم الشرطة الاجتماعي: الفلسفة والنظرية والتاريخ"[11]، وهي أيضاً من الدراسات النظرية التحليلية[12]، وبحثت في نظام شرطة المجتمع، وأسلوب العمل في إطارها، واختلافه عن الأسلوب التقليدي. وعرضت الدراسة استراتيجيات الشرطة المجتمعية من خلال مفهوم المشاركة الشعبية، الذي يشير إلى المشاركة كأداة تعليمية وعلاجية، وأداة للتعزيز والدعم، وللحصول على تأييد المجتمع. وأشارت الدراسة إلى المشاركة بوصفها نوعاً من البدائل الفعَّالة للعمل الشرطي التقليدي، إذْ يعزز إشراك المجتمع في الواجب الأمني ويزيد من فعالية الأداء الأمني.

تلك كانت بعض الدراسات ذات الصلة غيّر المباشرة ببحثنا هذا، وهي كما أشرنا تميل إلى المعالجة الحِرَفِية لموضوع الأمن وعلاقة مسؤولي الأمن بالمواطنين. وكانت فائدتها في توجيه اهتمامنا إلى ما يتجاوز حرفة رجل الأمن ووظيفته، بحيث ندعي هنا، أن ما يمكن أن تضيفه دراستنا هو البحث في عوامل تشكل الصورة النمطية السلبية لرجل الأمن والتعاون معه، مما يمكن أن يمكِّن من تفكيك هذه الصورة، وتصور الإجراءات الممكنة لتغييرها باتجاه أكثر إيجابية لخدمة أداء أمني اجتماعي أفضل.

1- الأجهزة الأمنية:

يمكن القول عموماً: إنَّ المفهوم يشير إلى تلك الأجهزة التي تهتم بحفظ الأمن والنظام ورد المظالم، وقد تعقدت هذه الأجهزة وتطورت مع تطور المجتمعات والدول والنظم السياسية وتعقدها، وكما طالت عملية تقسيم العمل مجالات النشاط البشري

11- الفريق د. عباس أبو شامة عبد المحمود، مفهوم الشرطة الاجتماعي: الفلسفة والنظرية والتاريخ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2006.

12- واقع الأمر أننا لم نعثر على أي دراسة إمبيريقة "حقلية" تتناول الموضوع.

المادية والروحية جميعها، فقد تعددت أجهزة الأمن هي الأخرى وطالها تقسيم العمل. والأجهزة الأمنية هي إحدى الوسائل الرسمية التي يمارس بواسطتها الضبط الاجتماعي من خلال تطبيق القانون والنظام والوضعي في المجتمع التي يفترض عملها بحياد ودون استثناء طائفي أو عرقي أو فئوي أو طبقي[13]. فالمبدأ في الأجهزة الأمنية هو تحقيق الأمن من خلال ارتباطها بالقانون والقضاء وتطبيق الجزاءات والعقوبات التي تردع الجريمة وتعكّر الأمن من مبدأ أن العقاب يحقق منفعة فردية واجتماعية علاجية ووقائية[14]. ويطلق على الضبط الذي تمارسه مؤسسات مثل الشرطة والجيش "الضبط القهري أو الضبط القمعي، أو ما يطلق عليه الإجراءات القاسية بما فيها العقاب البدني[15]. فالأمن محكوم بقانون، وبقاعدة إلزامية وعقوبات رادعة "تقوض النزوع نحو الافتئات على حقوق المجتمع الكلية أو حقوق أفراده الشخصية"[16]، إذْ يتمثل الضبط الرسمي في أنساق السلطة والقوانين والقواعد واللوائح القانونية التي تحدد العقوبات (كالغرامة المالية أو الحبس أو الطرد أو الإعدام)[17]

في بحثنا في التاريخ العربي عن مفهوم الأجهزة الأمنية، وما الدور الذي كانت تقوم به؟ وما نوعية علاقة الجمهور بها، لم نجد موضوعاً خاصاً يتناول هذه المسألة بشكل مركز، بل وجدنا تاريخاً عاماً عن أحداث تاريخية عناصرها الناس والسلطة

13- معن خليل عمر: الضبط الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمَّان 3006 ، ص90، ص110.

14- عدلي محمود السمري: علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة، عمَّان 2009 ، ص 46.

15- آمال عبد الحميد-عدلي السمري ومحمد الجوهري: علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، دار المسيرة، عمَّان 2010 ، ص 355.

16- علي بن فضل أبو العينين: "دور مؤسسات المجتمع المدني في إرساء الأمن الاجتماعي" في: مؤتمر الأمن الاجتماعي، 29-31 أكتوبر 2007 ، ص 2.

17- أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة 2000، ص489.

عموماً، وفي معظم الأحيان المظالم التي كان يتعرض لها العامة من السلطة والسلطان، ونفور الناس وتوجسهم من كل ما يتعلق بالسلطة والسلطان الجائر.

بالطبع نجد كثيراً من الكتب والمؤرخين الذين يتحدثون عن الحكم العادل والحكام العادلين، وشروط الملك الصالح والحاكم الصالح، والأحكام السلطانية، والشروط والمعايير المثالية في عدلها التي وضعها الدين الحنيف لسياسة البشر وتعامل السلطان مع الناس.

ولكن هذه المصادر لا تبيّن الحالة الملموسة لما نسميه اليوم بالأجهزة الأمنية ولتعاملها مع الناس ومدى تطبيقها لمقاصد المشرعين والعقلاء ولما هو مطلوب شرعًا من هذه الأجهزة. ولذلك فإننا نعتقد أن هذا الموضوع يستحق العناء في التعمق في البحث والتوثيق لإخراج تاريخ يتعلق بشكل مباشر بالأجهزة التي تولت مهمات الأمن في التاريخ العربي الإسلامي[18]، خاصة أن هذا التاريخ مع نشوء الإسلام وبناء الدولة الإسلامية قد تمخض عن حضارة رائعة أسست لنظام اجتماعي متكامل غاية في الترابط والتنظيم، فلم يترك التشريع الإسلامي مجالاً من مجالات النشاط الإنساني إلا ووضع له نظاماً ومعياراً، بما في ذلك بالطبع العلاقة بين السلطة والناس، والأمن والوسائط أو الأجهزة التي تسهر عليه.

على أية حال فإننا في بحثنا عن وظيفة الأمن والقائمين عليها في تاريخ المجتمع العربي، وجدنا ج. هوبكنز في كتابه (النظم الإسلامية في المغرب في العصور الوسطى) يذكر الشرطة ويشير إلى أنها كانت جهازاً تنفيذياً وقوة أمن وكانت مهمتها اكتشاف الجريمة وتولي تنفيذ الحكم بعد صدوره، وكان صاحب الشرطة ينفذ الأحكام التي يصدرها القاضي أو صاحب المظالم، ثم اكتسب فيما بعد سلطات قضائية.... ومع ذلك فإنَّ الشرطة، كما تكشفها لنا المصادر، هي قوة أمن لا غير كما يشير

18- محمد حسين الأعرجي، جهاز المخابرات في الحضارة الإسلامية، دار المدى، دمشق 1998.

هوبكنز. ويرد اسم طرحون(؟) في سنة 183هجرية/799ميلادية بوصفه أول صاحب شرطة في بلاد المغرب، كما يرد ذكر العسس كفرع من فروع الشرطة يطوفون في شوارع القيروان ليلاً، في المدة نفسها[19]، ويذكر الكاتب نفسه أنه لا تتوافر معلومات عن الشرطة في المغرب الأقصى في عهد المرابطين، ولكننا نسمع عن حرس الليل في طنجة، إذ إنَّ (كتاب التشوف) في ترجمة ابن العريف، يذكر أنه سمي بذلك نسبة إلى والده الذي سمي بالعريف لأنه كان رئيس حرس الليل في طنجة[20]، ويعلق الكاتب في نهاية حديثه عن الشرطة بالقول:" وكالعادة، فإنَّ صاحب الشرطة يستعمل القوة بأمر من السلطان". ولعل هذه الملاحظة الأخيرة هي بيت القصيد فيما يتعلق بموضوعنا عن التعاون مع الأجهزة الأمنية وهي التي توضح إشكالية العلاقة التاريخية بين الناس والأجهزة الأمنية عموماً، فالموقف من السلطة والسلطان هو الذي يحدد نوعية هذه العلاقة بين التعاون واللاتعاون.

فضلاً عن الشرطة والعسس وحرس الليل في النظم الإسلامية كأجهزة أمنية، يمكن إدراج الحسبة القائمة على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووظيفة المحتسب ودوره في تحقيق الأمن من هذا المبدأ على ما يرد شرحه وافياً في الأحكام السلطانية للماوردي(الباب العشرون)[21]، وما نجد شروطه وتمييزه بين المحتسب والمتطوع في فصل في أحكام الحسبة في مؤلف الأحكام السلطانية للحنبلي[22]

19- ج.ف.ب. هوبكنز: النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ص 242-243.

20- المصدر السابق، ص 244.

21- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1966، الباب العشرون.

22- القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي: الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه محمد خالد الفقي، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1966، ص285.

ويشير ابن خلدون إلى الشرطة وإلى مهامها واستحداثها في مقدمته الشهيرة قائلاً بصدد حاجة السلطان إليها:

"اعلم أن السلطان لابدَّ له من اتخاذ الخدمة في سائر أبواب الإمارة والملك الذي هو بسبيله من الجندي والشرطي والكاتب".

ويقول في نظامها ومهامها:

"....وهي وظيفة مرؤوسة لصاحب السيف في الدولة وحكمه نافذ في صاحبها في بعض الأحيان. وكان أصل وضعها في الدولة العباسية لمن يقيم أحكام الجرائم في حال استبدائها أولاً ثم الحدود بعد استيفائها.فإن التهم التي تعرض في الجرائم لا نظر للشرع إلا في استيفاء حدودها وللسياسة النظر في استيفاء موجباتها بإقرار يكرهه عليه الحاكم إذا احتفت به القرائن لما توجبه المصلحة العامة في ذلك. فكان الذي يقوم بهذا الاستبداء وباستيفاء الحدود بعده إذا تنزه عنه القاضي يسمى صاحب الشرطة..... ونزهوا هذه المرتبة وقلدوها كبار القواد وعظماء الخاصة من مواليهم. ولم تكن عامة التنفيذ في طبقات الناس إنما كان حكمهم على الدهماء وأهل الريب والضرب على أيدي الرعاع والفجرة.

وأمَّا في دولة الموحدين بالمغرب.... لا يليها إلا رجالات الموحدين وكبراؤهم. ولم يكن لها لتحكم على أهل المراتب السلطانية. ثم فسد اليوم منصبها وخرجت عن رجال الموحدين وصارت ولايتها لمن قام بها من المصطنعين....."[23]..

وفي الواقع إن من الصعب قبل منتصف القرن الماضي الحديث عن أجهزة أمنية ووظائف لها بالشكل الذي نعرفه اليوم، ومع أهمية الأمن فإننا لا نجد في كتب التاريخ التي أرخت للعلاقة بين الناس والدولة أو الناس والسلطة أو الناس والحكم إشارات إلى

23- محمد الاسكندراي: مقدمة ابن خلدون، ضبط وشرح وتقديم ، دار الكتاب العربي، بيروت2001، ص 238 .

العلاقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية، بل نجد دراسات تاريخية كثيرة تتحدث عن ظلم الحكام للشعب أو للعامة، كان أصحاب السلطان يستخدمون في ذلك القوى العسكرية المتاحة كلّها في (قمع الفوضى وإعادة النظام إلى نصابه)، ففي القرون الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني، مثلاً، لا نجد ذكراً للشرطة ودورها الأمني، بل نجد مواجهات متكررة بين عامة الناس والجند والحرس والانكشارية. فقد كانت الإدارة المدنية التي ينتمي إليها عادة جهاز الأمن والشرطة ضعيفة جداً، وكانت الدولة تكلف كبار قادة العسكر أو الانكشارية في تهدئة القلاقل وإرضاخ السكان وقبول سياستها وسوق المجندين إلي الخدمة العسكرية وقمع التمردات المدنية[24].

تلك كانت المهمات والوظائف الأمنية السائدة في ذلك الوقت؛ وذلك كان الجهاز الأمني الذي يؤدي هذه المهمات والوظائف.

وقد تكونت صورة رجل الأمن، واتجاهات الناس نحوه ونحو شكل التعامل معه، بناء على هذه السياسات والآليات الأمنية التي كانت تعني دوماً بالنسبة إلى الناس أذى سيلحق بهم وشراً سيحيق بهم. فالحديث يتعلق بميراث امتد قروناً وامتلأ بالعنف والاستبداد وتعسف السلطة.

2- الخلفية التاريخية لعلاقة الناس بالأجهزة الأمنية:

يحتاج الأمر إلى دراسة واسعة لا يكفيها المجال المحدود هنا، ولذلك فإننا لن نتعمق في التاريخ إلى أبعد من الحكم العثماني.

منذ بداية الحكم العثماني في بلاد الشام اهتمت الدولة العثمانية بالجنود الإقطاعيين المعروفين بالسباهية أي الفرسان، ثم أولت اهتمامها للانكشارية الذين

24- الشيخ أحمد البديري الحلاق (جمع) والشيخ محمد سعيد القاسمي (تنقيح): "حوادث دمشق اليومية 1741-1762"، حققها ونشرها أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة 1959.

جمعوا من بلاد الحرب، وبعد انتهاء "الفتوحات"[25] أخذ قادة الجند في دمشق يقبلون في صفوفهم رجال العصابات وأرباب الحرف والفلاحين، وكان هؤلاء كلّهم يقومون بأعمال الأمن المعروفة لنا الآن، ومن الخبرة التاريخية للناس معهم تكونت صورة الأمن ورجل الأمن في الذهن الشعبي، وهي صورة لا تشجع على التعاون كما سنرى.

تكون العسكر، هؤلاء، في ولاية الشام من فئات:

1-عبيد السلطان (القابي قول) وهم انكشارية الدولة وكانوا جنداً مشاة، ندر أن اتصلوا بالأهالي، وكانوا على العموم غرباء يقيمون في قلعة دمشق.

2-الانكشارية اليرلية أو البلدية أو المحلية، وهم من أبناء الشام.

3-الجند الخاص أو المرتزقة، وهم أخلاط من أقوام شتى استخدمهم الولاة في صراعاتهم المختلفة.

في حالات الاضطرابات الأمنية جميعها، وكانت في معظمها نتيجة الجور والظلم بحق العامة من الناس، كانت هذه القوى العسكرية هي التي تسكت الناس وتعيد الأمن. أمَّا بصدد علاقة الناس مع هذه الفئات فيمكننا الإشارة إلى الانكشارية المحلية التي انفردت بعلاقة متناقضة مع العامة، فأفراد هذه الفئة بحكم كونهم جنوداً للدولة الحاكمة، اتسموا بحب السيطرة واضطهاد الآخرين والاستبداد والطغيان وكانوا على أهل دمشق وفلاحيها وأينما حلوا حرباً وبلاءً وشراً مستطيراً. ولكن وبسبب كونهم من السكان المحليين وارتباطهم بهم بصلة الرحم والقرابة والاقتصاد أيضاً وخوفاً على امتيازاتهم التي قد يهددها ممثلو السلطة المركزية وقوتها من انكشارية الدولة والجند

25- عَدَّ السلاطين العثمانيون أنفسهم امتداداً للخلافة الإسلامية، ومن هنا عَدَّ بعض من أرخ لهم انتصاراتهم وامتدادهم إلى بلدان أخرى فتوحات كتلك التي تمت في العصرين الأموي والعباسي، ولذلك وجدنا أهم سلاطينهم محمد الثاني بن مراد الثاني فاتح القسطنطينية يكنى بمحمد الفاتح، بينما لم يرَ مؤرخون قومين عرباً ذلك، بل يستخدمون مفهوم "الغزو" عندما يتصل الأمر بالبلدان العربية كما يستخدمون في السياق نفسه عبارة "الاحتلال العثماني بدلاً من "الفتح العثماني"

الخاص فإنَّهم وقفوا مع سكان المدينة في كثير من المحن. أي إنَّهم كانوا يقفون إلى جانب العامة عندما يكونون ضعافاً أو مهددين من قبل طوائف الجند الأخرى، وسرعان ما ينقلبون على حلفائهم من السكان المحليين عندما ينتصرون على منافسيهم[26].

كان عامة الناس(الجمهور) يستاؤون من الانكشارية المحلية ويقفون ضد أعمال السلب والنهب التي يقومون بها، وينشرون الفوضى وانعدام الأمن في سائر البلاد. ولكن الناس من العامة عندما يثورون مطالبين برفع الظلم كانوا يضطرون إلى طلب المساعدة من أقرب القوى لهم وهم الانكشارية المحلية، ولكن هؤلاء سرعان ما كانوا يخونون العامة مع أنهم متحدرون منها، ويشرعون يسلبون وينهبون وينشرون الفوضى والاضطراب[27].

يخبرنا مؤرخ سوري عن نوع التعامل بين الناس وقوى الأمن في أواخر تلك المرحلة التاريخية (أواخر العهد العثماني) فيما يتعلق بسوق الشباب إلى الجندية، قائلاً: "لا حاجة إلى القول: إنَّ أبناء الفلاحين الأغنياء، وإلى حد ما المتوسطين، كانوا يرشون المخاتير وموظفي دائرة التجنيد ويبقون طلقاءَ أحراراً، أمَّا أبناء الفلاحين الفقراء العاجزون عن دفع الرشوة فكانوا يذهبون إلى الجيش للدفاع عن دولة إقطاعية تركية لا ناقة لهم فيها ولا جمل" [28].

في أواخر العهد العثماني تكونت قوات الشرطة التي كان يطلق عليها اسم الضابطة، وقد أنيط بهذه القوات مهمة مساعدة مشايخ القرى على تحصيل الأموال المفروضة على الأهلين فضلاً عن أعمال قضائية وإدارية في مراكز الأقضية، كما

26- عبد الله حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان 1820-1920، القسم الأول، دار الفارابي، بيروت 1975، ص 132-133-134.

27- المصدر السابق، ص157.

28- المصدر السابق، ص157.

وجدت إلى جانب الشرطة(الضابطة) قوات الدرك(الجندرمة) كانت مهامها الحفاظ على الأمن والتصدي للخارجين عن إرادة الدولة. ولكن لا بدَّ من الإشارة إلى أن قوات الأمن هذه كما تبيّن لنا كتب التاريخ جميعها التي أرخت لمرحلة الحكم العثماني ظلت عاجزة عن توفير الأمن للناس وللدولة؛ ممَّا كان يؤدي إلى استخدام الدولة لجنود الجيش في إسكات القلاقل والفوضى[29].

وفي الواقع فإنَّ موقف الناس من الأجهزة الأمنية واتجاهاتهم نحوها والصورة المتكونة في أذهانهم عنها ذلك كلّه يرتبط بالموقف من السلطة الحاكمة ومدى عدالتها أو ظلمها في استخدامها لأجهزة الأمن أو الشرطة أو العسكر، كما يرتبط الأمر أيضاً بحالة الأمن والاستقرار والاطمئنان على الأنفس والأملاك التي تحققها الدولة أو السلطة، فيكون موقف الناس إيجابياً ومتعاوناً، وصورة رجل الأمن محببة أو غيّر محببة، بحسب حالة الأمن الملموسة، ولعل من النافل أن تلك الحالة لم تكن مرضية. فصورة رجل الأمن هي صورة الرجل القاسي الفظ الذي يأخذ الناس بالشبهة.

تقع الأجهزة الأمنية في مستوى السلطة التنفيذية التي تأتي، كما هو معروف في المجتمع الحديث والمعاصر، بعد السلطتين التشريعية والقضائية، ويعدُّ الفصل بين هذه السلطات الثلاث مبدأً أساسياً في معظم المجتمعات المعاصرة. ولا يبدو أن الدولة (الدول) العربية الإسلامية منذ العصور الوسطى حتى أواخر الاحتلال العثماني قد عرفت مبدأ فصل السلطات.

3- علاقة الناس بالأجهزة الأمنية في المرحلة الحديثة والمعاصرة:

تلك كانت صورة مختصرة لتاريخ مضى عن العلاقة بين الجمهور والفئات التي يفترض أن تكون ساهرة على الأمن أو على تطبيق القانون، ومن الواضح أنها صورة

29- فندي أبو فخر: تاريخ لواء حوران الاجتماعي 1840-1918م، يطلب من المؤلف، السويداء هاتف 234075، ص 34.

لا تشجع على التعاون الإيجابي. والواقع أنَّ صورة رجل الأمن وموقف المواطن، في جانب منها مسألة ثقافية تعكس خبرة ذات جذور تاريخية لعلاقة الناس "الشعب" بالحاكم، كما تتعلق بالعلاقة المتوترة غالبًا في المجتمعات النامية بين السلطة والناس.

في الوطن العربي، ومنذ استقلالات البلدان العربية، يمكن التمييز بين نوعين كبيرين معروفين من الأجهزة الأمنية على الأقل ، تختلف صورتهما في ذهن الناس كما في اتجاهات الناس نحوهما، وهما: جهاز الشرطة وجهاز المخابرات. قبل هذه المدة لم يكن التمييز واضحاً تماماً، خاصة بالنسبة إلى عامة الناس، بين الشرطة والمخابرات، وكانت الشرطة هي المنوط بها تنفيذ مهام الأمن المختلفة. أمَّا مع تطور أجهزة المخابرات حتى أيامنا فقد انتقل قسم مهم من المهمات والأدوار الحاسمة من الشرطة إليها، وأخذت تدخل حياتهم اليومية مع ارتفاع الوعي السياسي للمواطنين.

لا شك أن تعاون الجمهور من الأجهزة الأمنية يسهم -إلى درجة كبيرة- في تحقيق استقرار أمني أكبر، ومن أهم أسباب نجاح الأجهزة الأمنية في تحقيق وظائفها الأساسية هو مدى تعاون الناس معها في مستويين:

1- استعدادهم لتقديم المعلومات المساعدة للأمن في الوقت المناسب للأجهزة.

2- استعدادهم للالتزام بتعليمات الأمن في الأوقات المحددة.

تلك هي الصورة المثلى للتعاون ولكن ذلك أمر، وواقع الحال في الماضي وفي الحاضر أمر آخر، فهناك سمات عامة كانت تسم تاريخ العلاقة بين العامة من الناس والأجهزة الأمنية في المجتمعات جميعها وفي أنحاء العالم كلّه، إذْ كانت هذه العلاقة حتى مدة قريبة قائمة على:

أ- تعسف الأجهزة الأمنية في تعاملها مع الناس في كثير من الأحيان.

ب-التوجس وافتقاد الثقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية.

3-أ- تعسف الأجهزة الأمنية في تعاملها مع الناس وصورة رجل الأمن:

إن تاريخ العلاقة بين الشرطة والناس لم يكن لها على الإطلاق في السابق ما يعزز التعاون والثقة بينهما، وما يمكن أن نورده من أمثلة وحوادث وأقوال كثير ومعروف لدى معظم الناس ولدى معظم العاملين في الأمن، والواقع أكثر مرارة ممَّا يمكن أن نشير إليه، إن الأدبيات التاريخية كلّها التي بين أيدينا، قصص وروايات ومسرحيات وحكايات وأمثال شعبية، تشير إلى تعسف الشرطة في تعاملها مع عامة الناس وإلى ممارستها نوعاً من السلطة والقهر الاجتماعي والسياسي.

3-أ-1- صورة رجل الأمن في الأدب:

في رواية (الفهد) لحيدر حيدر وعن الدرك والموقف الشعبي منهم في المرحلة عقب الاستقلال نقرأ: "كانت المخافر التي ورثوها، هي السلطة المباشرة التي تنفذ الأوامر، وتتحدث عن النظام والأمن والهدوء، وباسم هذه المفاهيم القائمة كانت تحمي الذين ورثوا الوطن بأراضيه ودوابه وشجره وبشره"[30]...."وفي مخفر الشرطة ضرب ذلك الفلاح الأعزل بالأيدي وكعوب البنادق والسياط وأحذية الجند. وإلى جدار المخفر أوثق، وصلبت يداه، ثم ضرب أيضاً حتى بلله الدم.

لم تكن شرطة فرنسا ولا درك بني عثمان هي التي ضربت شاهين بأحذيتها هذه المرة على صدره وظهره ومعدته...."[31]....." الضيعة صارت تنغل بالدرك ليلاً ونهاراً. أقاموا فيها وأكلوا دجاجها وسمنها ولم تترك خيولهم طعاماً للمواشي"[32].

وفي الرواية نفسها نجد موقفاً إنسانياً آخر من الدرك:" الدرك ناس بسطاء كفلاحينا يريدون العيش بسلام في بيوتهم قرب نسائهم وأطفالهم. لقد دفعوا إلى حربك مكرهين ليؤدوا واجباً فرضته عليهم الحياة والواجب"[33].

30- حيدر حيدر: الفهد (رواية)، وزارة الثقافة، دمشق 2004 ، ص 22.
31- المصدر السابق، ص 33.
32- المصدر السابق، ص 49.

في قصة (...وأنقذنا سمعة الحكومة) التي كتبها سعيد حورانية عام 1956 نقرأ حواراً عن الشرطة في المخافر:"....مخفر الزيدي مليء بذوات القرون....أصبح كل رقباء وعرفاء المخافر من تجار الأغنام....المخافر...عز وجاه...لا شغلة ولا عملة....جرت حادثة؟. تنظم ضبطاً وفي المساء يأتي بعض الزوار ومعهم ذوات القرون وأشياء أخرى، وعندما كنت في مخفر غونة كنت لا أستطيع النوم من الثغاء.... كنت أرفض أن أفطر إلا بديك مقلي، والغداء كبش، والعشا خصاوي وقلب وكبد وخلافه" وفي القصة يذكر الكاتب كيف يشبه الأهالي الشرطة بالجراد الذي يلتهم كل شيء، وكيف أن الناس لا يتعاونون مع الشرطة. يقول الشرطي اسماعيل لزميله بعد حضورهم لتجربة تحقيق قاسية مع أحد أهلي القرية لتعرّف الجاني: - تعرف يا لطوف.. جنس عجيب.. عجوز يموت ويتعذب ويتقطع دون أن يفتح فمه؟....أنا والله لو ضربوني خمس خيزرانات.. لقلت كل ما أعرفه..."[34].

ونجد في الشعر الشعبي أيضاً صوراً كثيرة تعكس تلك العلاقة بين الناس ورجل الأمن:

ماسك طبنجة في إيدو.. القسوة جوا وريدو .. ماهو لازم يرضي سيدو .. يا ويلك لو مش هتفيدو ..الحقد في قلبه يزيدو..

ولا نعتقد أن هناك داعياً للاسترسال في إيراد مثل هذه الصور فهي معروفة في السابق في كل مكان تقريباً.

يصف أحد المتخصصين بعلم النفس العرب في كتاب تحليلي نفسي مهم، علاقة الأجهزة الأمنية بالناس بالتماهي بعدوان المتسلط الإقطاعي المحلي أو المتسلط

33- المصدر السابق، ص129.

34- سعيد حورانية، وأنقذنا هيبة الحكومة (قصة)، في الأعمال القصصية الكاملة لسعيد حورانية، وزارة الثقافة، دمشق.

الأجنبي، " فأزلام الإقطاعي أشد قسوة وأكثر بطشاً منه تجاه الفئة التي ينتمون إليها في الأصل والخفير يتعالى ويشتط على الفلاح البائس والشرطي الذي كان مقهوراً ومستضعفاً ومقهوراً قبل دخوله سلك الشرطة، يتحول من إنسان مهدد إلى إنسان مستبد يتشفى ممن ما زالوا مستضعفين في حالة من التنكر التام لانتمائه الأصلي وشرطه الإنساني السابق..... فالتماهي بعدوان المتسلط نجده..... في أجهزة الشرطة والأمن. إن العلاقة بين المواطن وبين من يعملون في هذه الأجهزة على اختلاف رتبهم ومكاتبهم تشكو في البلد المتخلف من ظاهرة التماهي بعدوان المتسلط"[35].

فقد تغيّرت هذه الصورة دون شك في معظم البلدان العربية منذ ستينيات القرن الماضي بفعل تطور التعليم وارتقاء الوعي الاجتماعي عموماً ويتعرف الناس اليوم تدريجياً حقوقهم وواجباتهم والقوانين الناظمة لها، ولكن أجهزة الأمن أصبحت أكثر تطوراً وتعقيداً فتطورت إلى جانب الشرطة أجهزة المخابرات التي هي كما هو معروف أجهزة أمنية تضطلع بالمجالات الأمنية الأكثر تعقيداً. والموقف من هذه الأجهزة يختلف بحسب الثقافة الأمنية للجمهور وبحسب تحقق الحاجات الأساسية للناس في مجتمع محدد ومردود الحالة الأمنية على الناس في مستوى معيشتهم وحرياتهم الفردية والاجتماعية.

3- أ- 2- صورة رجل الأمن في الإعلام وأثره في العلاقة بين الناس والأجهزة الأمنية:

نجد في الإعلام وخاصة في المسلسلات التلفزيونية والأفلام نماذج مختلفة من رجال الشرطة والأمن بعضها إيجابي، ولكن معظمها سلبي حين تتعامل مع المواطن بفوقية وعدم اهتمام كافٍ بقضيته، بل لا تتورع في كثير من المسلسلات عن استخدامه

35- مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي- سيكولوجيا الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي، بيروت 1980م، ص 134- 135.

لأغراض خاصة بها ومجافية للقانون وحقوق الإنسان بصفة عامة، حين تصور المسلسلات بعض رجال الأمن وهم يتورطون في قضايا خارجة عن القانون كالرشوة والفساد، أو حين تقمع المظاهرات بقسوة .....الخ

مثلاً، إن فيلم "هروب" للمخرج المصري عاطف الطيب يقدم جهاز الشرطة، مصوراً كيف يمارس الإرهاب ليس فقط على الجمهور، بل أيضاً داخل جهاز الشرطة نفسه من خلال نموذجين من رجال الشرطة أحدهما فاسد والآخر حسن الأخلاق، ويصور الفيلم مشاركة الإعلام في تضليل الرأي العام ويقدم صورة عن السلطات الأمنية التي يفترض بها مكافحة الجريمة على أنها هي ضالعة في الجريمة، وأنها ليست دوماً الجهاز الأمني النبيل الذي يحقق الأمن.

هذا مجرد مثال فقط، وهناك بالطبع عدد لا يحصى من الأفلام والمسلسلات التي تقدم رجل الأمن للجمهور بهذه الصورة، ولا يخفى ما لذلك من تأثير في المتلقي. ولن نضيف شيئا إلى ما نرمي إليه إذا ذكرنا عشرات الأمثلة من السينما والتلفاز التي هي اليوم كما هو معلوم الأكثر تأثيراً من الوسائل الأخرى جميعها في تكوين صورة الآخر في الذهن.

وفي الحقيقة تثير وسائل الإعلام من خلال الأفلام والمسلسلات الكثيرة التي يشاهدها ويتابعها الناس، الكثير من القضايا الصحيحة والمهمة في حياة الأمن والناس في مجتمعاتنا، كالتعرض للمواطنين أو الاحتجاز داخل المخافر من دون سند قانوني، أو الدخول إلى البيوت من دون إذن أو أمر مفهوم...الخ. وهذه الأمور كلّها تحدث ولا بدَّ من الاعتراف بذلك، ولكن أياً كان الأمر إيجابياً أم سلبياً، فإنَّ هذه الصور التي يقدمها الإعلام تؤثر دون أدنى ريب في تكوين صورة رجل الأمن التي تعمم بفعل نزعة داخلية لدى الفرد على أجهزة الأمن كلها (يؤكد علماء النفس هذه النزعة عند الناس للتعميم كلما انخفض مستوى تعليمهم أو وعيهم الاجتماعي)، فتكوّن اتجاهات

النفور من التعامل معها، خاصة عندما تقدم صورة المخبر بشكل لئيم وخسيس، وهي الصورة السائدة في المسلسلات والأفلام جميعها.

ويمكن اليوم القول: إنَّ هناك صورة نمطية سلبية تشكلت في الخيال الاجتماعي عن رجل الأمن؛ صورة تشكلت وتتشكل من قمع الشرطة للمتظاهرين، ومن تنكيل الأمن بالمعارضين، وتعسف المعاملة في السجون، ومن قانون الطوارئ، ومن مختلف أخبار الرشوة والفساد. بل هناك في الواقع بعضٌ من الأمن والشرطة استغلوا الامتيازات الممنوحة لهم، وتعودوا على معاملة الناس بصورة غيّر مستحبة.

فما رد فعل المواطن وموقفه في هذه الحالة المتواترة من تقديم رجل الأمن بهذه الصورة السلبية؟

لا نعتقد بأن الجواب يحتاج إلى كثير من التفكير. ولكن يمكن أن نؤكد أنه هنا يكمن دور وعمل مهم لا بدَّ من القيام بهما، يتعلقان بالصلة بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام المختلفة ورفع هذه الصلة إلى قدر أكبر من التعاون والتفاهم لتقديم صورة مختلفة أو معالجة مختلفة، للمهمات النبيلة التي يفترض بالأجهزة الأمنية القيام بها.

ولا شك بأن الأمر ليس سهلاً، فهناك إرث ثقافي طويل شكل المشهد وما تزال معظم الخبرات الراهنة للناس تعزز الصورة. فرغم المحاولات الراهنة لتحسين صورة رجال الأمن في عين المواطن من خلال الدراما التلفزيونية خصوصاً بعد "الأشهر العربية" القليلة الماضية، إلا أن مصير مثل هذه المحاولات هو الإخفاق، كما يعلق معظم نقاد الدراما، لأنَّ خبرة الناس مع أجهزة الشرطة والأمن والفساد الذي يرونه من الصعب أن يلغي هذه الصورة. والواقع أكثر مرارة من أن تغيّر صورته بضعة أعمال تلفزيونية. وفي هذا الصدد قال أمين عام المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة في مصر: "إن ما تقدمه المسلسلات من تصوير لطيبة رجال الأمن ما هو

إلا مخالف للواقع، فأي رجل أمن يستطيع أنْ يوقف أي مواطن وأنْ يستولي على ما يملكه دون أن يستطيع المواطن مواجهته بسبب الخوف"[36].

لن ندعي أن نموذجي الأدب والمسلسلات أو الأفلام يعطينا صورة دقيقة عن العلاقة التاريخية الماضية أو المعاصرة والراهنة بين الناس والأجهزة الأمنية، والأمر يتطلب دراسات استطلاعية ميدانية للرأي العام أو لقياس الاتجاهات أو المواقف تجاه أجهزة الأمن، ونوعية العلاقة معها، وعوائق العلاقات الإيجابية بها، وهي دراسات غاية في الأهمية من حيث إنَّها تمكن أصحاب القرار الأمني والسياسي، حين يعتمدون على نتائجها، من إصلاح جوانب الخلل في النظام الأمني، ومن تحقيق تكامل أمني بين الجمهور وأجهزة الأمن.

ورغم غياب مثل هذه الدراسات المهمة، إلا أن الملاحظة المباشرة والعامة تبيّن ميل العلاقة إلى السلبية عموماً، وتظهر نوعاً من التوجس والشك وعدم الثقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية.

4- ب- التوجس وافتقاد الثقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية:

ما سبق كلّه يشير إلى السلبية وافتقاد الثقة الضرورية للتعاون بين الناس والأجهزة الأمنية؛ وذلك تحد كبير يواجه أجهزة الأمن سواء في الأنظمة الديمقراطية أو الأنظمة الأقل ديمقراطية، وإنْ كان بناء الثقة بين الطرفين في الأنظمة الديمقراطية أكثر إمكانية. ففي البلدان الأقل ديمقراطية تكون الدولة عملياً بأجهزتها كلّها بما في ذلك الأجهزة الأمنية، في جانب، والجمهور في جانب آخر، أما في البلدان الديمقراطية فيكون القانون في جانب والدولة وأجهزة الأمن والجمهور في جانب آخر. أي القانون يطبق على الدولة والأجهزة والناس.

36- www.fesal.net/news-action-show-id-544.htm **2008/6/**24

نحن نعلم من الناحية النظرية والحقوقية أن هذه الوظيفة الأمنية تعني السهر على ألا يعتدي أحد على آخر أو جماعة على أخرى وهي وظيفة غاية في الإنسانية منوطة برجال غاية في الأخلاق لأن جوهر عملهم هو العمل دوماً على أن يعيش الناس في سلام مطمئنين على ممتلكاتهم وأموالهم وحياتهم وكرامتهم، فلماذا إذاً نجد أن عبارة (الأجهزة الأمنية) وحدها كافية لإثارة الخوف والشك لدى الجمهور رغم هذه الصورة المثالية النبيلة لرجل الأمن ولوظيفة الأمن؟

لماذا نجد بعضهم، بل كثيرين، في بلادنا العربية ينظرون إلى رجل الأمن أو الشرطي نظرة خوف وتوجس وشك؟

ذلك لأن صورة رجل الأمن في الخيال الاجتماعي أو في الذهن الشعبي ارتبطت دوماً بالسلطة والحكومة والدولة والنظام السياسي، وليست المسألة في هذا الارتباط بحد ذاته فذلك أمر معروف، إذْ لا وجود لشرطة أو جهاز أمني لا يرتبط بنظام سلطة ما، وهنا تحديداً الإشكالية وبيت القصيد إذا جاز التعبير، في علاقة الجمهور بالأجهزة الأمنية تاريخياً وحتى اليوم عموماً. إذْ من المعروف أن الأجهزة الأمنية هي أجهزة أو مؤسسات تنفيذية ومن أهم معايير نظامها وانضباطها هو دقة تقيدها بالأوامر وبتنفيذ متطلبات السلطة التي تتبع لها، وليس على الأجهزة الأمنية إقناع الناس بسياسات السلطة كما نعلم، بل تنفيذ الأوامر فحسب، فحين تكون السلطة متعسفة أو غيّر محبوبة في قطاع من الجمهور أو لدى الجمهور عموماً في بعض الحالات، عندئذٍ سيكون من الصعب دفع الناس للتعاون مع الأجهزة الأمنية، ويصبح عمل الأجهزة الأمنية أكثر صعوبة، وتحقيق الأمن مهما كانت الغايات نبيلة معقداً.

إن انعدام الثقة بين الشعب وأجهزة الأمن واتسام هذه العلاقة بالشك والخوف واتجاهها إلى ما يشبه العداء، هي الحالة العامة لتاريخ العلاقة بين الناس وأجهزة الأمن، ولا بدَّ من معالجة هذا الموقف وتصحيح هذه العلاقة من خلال التوعية والتثقيف والتركيز في ذلك على المسؤولية الاجتماعية للأفراد والجماعات تجاه أمن

المجتمع بمعناه الشامل، والدور المهم لرجل الأمن ووظيفته والاقتراب من الموضوعية في النظر إليها والحياد تجاهها.

رؤية مستقبلية لتحسين العلاقة بين الجمهور وأجهزة الأمن

ثقافة الأمن، وتحقيق علاقة أفضل بين الجمهور وأجهزة الأمن:

إن الخلفية التاريخية للعلاقة بين أجهزة الأمن وعامة الناس تشير إلى السلبية عموماً، وقد كونت نوعاً من الخبرة التاريخية المؤلمة للناس، ونوعاً من ثقافة الشك والتوجس من عامة الناس تجاه الشرطة والأمن. ولذلك فإنَّ إعادة بناء الثقة بين الناس والأجهزة الأمنية هي التحدي الأكبر أمام هذه الأجهزة، وهو أمر أساسي يأتي في مقدمة المهمات التي لا بدَّ من القيام بها لنجاح العمل الأمني وأداء وظائفه النبيلة في تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي.

إن المبادرة لتصحيح العلاقة بين الشعب وأجهزة الأمن وتغيير الصورة النمطية لرجل الأمن أو الشرطي لا تبدأ من الناس، بل من السلطة وأجهزتها، والأمر يتعلق بتوافر الإرادة السياسية لتغيير العلاقة السلبية القائمة بين الناس والأجهزة الأمنية.

في هذا الصدد تكتسب مهمة نشر ثقافة الأمن أهمية قصوى، وحين تقوم أجهزة الأمن بنشر هذه الثقافة فإنها تغيّر معادلة الثقة ويصبح عملها أسهل وأجدى فتربح الثقة وتربح المجتمع وتحقق وظيفتها النبيلة. ولعل جوهر ثقافة الأمن هذه التي نقصدها، ومحور المهمة في نشرها، يكمن في التعريف بالقانون ومفرداته وجزاءاته، أي نشر ثقافة القانون، والتعريف بوظيفة رجل الأمن وجهاز الأمن وحدود هذه الوظيفة في ضوء القانون والدستور أولاً، وفي ضوء حقوق الإنسان والحريات الإنسانية العامة ثانياً.

وثقافة الأمن هذه تنطلق من أن الأمن بمعناه الواسع هو مسؤولية اجتماعية لا بدَّ أن يتضامن فيها المواطنون جميعهم لأنَّه يشكل في حياتهم حاجة أساسية لعيشهم

ونموهم ولا بدَّ من توسيع هذه المسؤولية الجليلة وترسيخها في الحس الاجتماعي العام. وفسح المجال أمام الناس لتمثلها وتشجيعهم على الإسهام في تحقيق حالة الأمن والاستقرار الاجتماعي.

ولا بدَّ في هذا الصدد من التنسيق والتعاون بين المؤسسات الأمنية، والمؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية لنشر ثقافة الأمن المدنية، بما يضمن تقديم صورة مختلفة وإيجابية ومحببة لرجل الأمن بما ينمي توجه الناس الإيجابي إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن الاجتماعي العام.

وفي إطار ثقافة الأمن هذه تعدُّ مهمة إعادة بناء الثقة برجل الأمن ودوره في حفظ السلامة العامة والاستقرار المدني بأبعادهما كلّها، مهمة إبداعية من الطراز الأول بالنسبة إلى رجل الأمن وبالنسبة إلى دوائر التثقيف والتوجيه والإعلام في مديريات الأمن أو وزارات الداخلية عموماً.

وتستمد ثقافة الأمن كمهمة من مهمات الأمن أهميتها بالنظر إلى دورها في إعادة بناء الثقة برجل الأمن، فمما لا شك فيه أن الجهل بمفردات هذه الثقافة هو أحد الأسباب الرئيسة لتوجس الناس من أجهزة الأمن وإحجامهم عن التعامل الإيجابي معها.

كما يبرز دور ثقافة الأمن المشار إليها في زيادة وعي الناس بأنهم عندما يتعاونون مع المكلفين بالأمن فإنّهم إنما يساعدون أنفسهم ويسهمون في تحقيق أمنهم الذاتي بمساعدة الأمن، فضلاً عن دور هذه الثقافة التي نفترض مفرداتها وضرورة العمل عليها، في تغيير أسلوب تفكير الناس وحكمهم على رجل الشرطة وتقدير دوره تقديراً إيجابياً وموضوعياً.

إن تحسين صورة رجل الأمن في الخيال الاجتماعي الشعبي التي لا بدّ منها لإعادة بناء الثقة التي أشرنا إليها تتطلب -دون ريب- ليس فقط التوجه إلى الناس

ببرنامج لهذه الثقافة، بل لا يكتمل هذا العمل ويكون ذا جدوى دون العمل في مجال انتقاء رجال الأمن في مستوى الأفراد وصف الضباط من بين المتعلمين تعليماً مقبولاً فضلاً عن نشر ثقافة الأمن المطلوبة بينهم أولاً، وتثقيفهم على مفهوم المواطنة وقبول الآخرين والحياد تجاه الناس المختلفين، وربما الأهم من ذلك كلّه تلقينهم وتعليمهم تمثل بروتوكولات التهذيب المدني الحديث أو مبادئه، وتعريفهم حقوق الإنسان وحدودها الوطنية والحضارية.

وفي هذا الصدد يشكل إقناع الناس بأن قانون العقوبات هو حماية لهم ولحقوقهم وأملاكهم وحرياتهم وسلامتهم، كما إقناعهم بحياد رجل الأمن تجاه أمنهم وسلامتهم وأمن المجتمع العام، إنجاز رائع على طريق دفعهم طوعياً إلى التعاون مع الشرطة وتسهيل مهامها في الزمان والمكان المحددين.

ولا بدَّ لنشر ثقافة الأمن من وضع برامج لتدريب الأطر وتأهيلها من مختلف المستويات في ضوء احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتعزيزها التي تتضمن تثقيف رجل الأمن وتقديم المعرفة الجديدة له بما يجعل أفقه أكثر انفتاحاً، بما في ذلك دراسة القانون مع التدريب على الإجراءات الأمنية الكفيلة بمراعاة حقوق الإنسان وتعميق مفهومها لدى المستويات الأمنية جميعها. كما قد يمكِّن إلمام قادة الشرطة والأمن بمبادئ علم الاجتماع وعلم النفس من أن يكونوا أكثر فهماً للآخرين والتعامل معهم.

المصادر والمراجع

1) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1966، الباب العشرون.
2) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، أدب الدنيا والدين، المطبعة الأميرية، القاهرة 1925.
3) أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة 2000.
4) آمال عبد الحميد-عدلي السمري ومحمد الجوهري: علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، دار المسيرة، عمَّان 2010.
5) ج.ف.ب. هوبكنز: النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس.
6) حيدر حيدر: الفهد (رواية)، وزارة الثقافة، دمشق 2004.
7) سعيد حورانية، وأنقذنا هيبة الحكومة (قصة)، في الأعمال القصصية الكاملة لسعيد حورانية، وزارة الثقافة، دمشق.
8) "حوادث دمشق اليومية 1741-1762"، حققها ونشرها أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة 1959، (تنقيح): الشيخ أحمد البديري الحلاق (جمع) والشيخ محمد سعيد القاسمي.
9) عبد الله بن محمد المجلي: "أسباب حفظ الأمن" في: مؤتمر الأمن الاجتماعي: تطلعات وتحديات، المنامة 29-31 أكتوبر 2007.
10) عبد الله حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان 1820-1920، القسم الأول، دار الفارابي، بيروت 1975.
11) عدلي محمود السمري: علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة، عمَّان 2009.

12) علي بن فضل أبو العينين: "دور مؤسسات المجتمع المدني في إرساء الأمن الاجتماعي" في: مؤتمر الأمن الاجتماعي: تطلعات وتحديات، المنامة 29-31 أكتوبر 2007.
13) فتحي يكن: "أثر الأمن الاجتماعي في حياة الأفراد والمؤسسات والدول" في: مؤتمر الأمن الاجتماعي: تطلعات وتحديات، المنامة 29-31 أكتوبر 2007.
14) د. عباس أبو شامة عبد المحمود، مفهوم الشرطة الاجتماعي: الفلسفة والنظرية والتاريخ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2006.
15) فندي أبو فخر: تاريخ لواء حوران الاجتماعي 1840-1918م، يطلب من المؤلف، السويداء هاتف 234075.
16) فهد بن سلطان السلطان، التربية الأمنية ودورها في تحقيق الأمن الوطني"، ندوة الأمن مسؤولية الجميع، الأمن العام، الرياض11-14 محرم 1429.
17) القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي: الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه محمد خالد الفقي، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1966.
18) د. حسن عبد الله العايد، توظيف تطبيقات مادة التربية الوطنية في التوعية الأمنية، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د.ت.ن.
19) د. سعد بن علي الشهراني، دور الأندية الأمنية والعسكرية في التوعية الأمنية، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د.ت.ن.
20) محمد الإسكندراني: مقدمة ابن خلدون، ضبط وشرح وتقديم ، دار الكتاب العربي، بيروت2001.
21) محمد السيد عرفة، تدريب رجال العدالة وأثره في تحقيق العدالة، مكتبة جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، الرياض 2006.

22)محمد حسين الأعرجي، جهاز المخابرات في الحضارة الإسلامية، دار لمدى، دمشق 1998.

22)محمد فتحي عيد، أثر التعليم الاسلامي في توطيد الأمن، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 3، رجب 1432، ص ص 208-258.

23)مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي- سيكولوجيا الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي، بيروت 1980.

24)معن خليل عمر: الضبط الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمَّان 2006.

25)محمد صلاح أبو رجب "العلاقة بين الشرطة والمجتمع في إطار المتغيّرات المجتمعية 15 /3/ 2012 www.alwafd.org

26) www.fesal.net/news-action-show-id-544.htm24/6/2008.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/7/13.